السياسات التعليمية ودور التعليم الجامعي في تهيئة الإنسان لمواجهة مستجدات العصر

الدكتور فيصل محمود الغرايبة
كلية الآداب – جامعة البحرين
دولة البحرين

لطفي عبدالقادر غرايبة
مركز البحث والتطوير التربوي
جامعة اليرموك إربد
الأردن

السياسات التعليمية ودور التعليم الجامعي في تهيئة الإنسان لمواجهة مستجدات العصر *

الدكتور فيصل محمود الغرايبة
كلية الآداب – جامعة البحرين
دولة البحرين

لطفي عبدالقادر غرايبة
مركز البحث والتطوير التربوي
جامعة اليرموك إربد
الأردن

ملخص

حاولت الدراسة هذه التعرف الى المبادئ التي ترتكز إليها السياسات التعليمية، والى دور التعليم الجامعي في تهيئة الإنسان لمواجهة تحديات العصر، وقد صمم الباحث استبانة تكونت من (٦٤) فقرة نظمت في سبعة مجالات، وفق سلم رباعي، وأخضعت لإجراءات التصديق والثبات، وطبقت على عينة قوامها (٧٠٠) طالب من طلبة جامعة اليرموك، وكانت النتائج كما يلي : -

- اقتراح عدد من المبادئ والمرتكزات التي يجب أن تقوم عليها السياسات التعليمية .
- ترتيب الوظائف التي يجب أن تقوم بها الجامعة ، وذلك حسب أهميتها من وجهة نظر الطلبة.
- وجود أثر للمتغيرات المستقلة على إجابات عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة.

وفي ضوء نتائج البحث جرى تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات.

---

* تاريخ استلام البحث: ٢٠٠٠/٤/١م تاريخ قبوله للنشر: ٢٠٠٠/١١/٥م.

Educational Policy & Higher Education Role in Preparing Individuals for Facing Life Challenges

Faisal M. Gharaibeh
College of Arts
University of Bahrain
Bahrain

Lutfi A. Gharaibeh
Educational Research
& Development Center
Yarmouk University

Abstract

This study has attempted to identify the principles on which educational policies are based, and the role university teaching plays in preparing the individual to face life challenges. The researcher has designed a questionnaire consisting of (64) items divided into seven areas, with a four- level scale. After undergoing measurements of realability and validity, the questionnaire was distributed to a sample of (700) students from yarmouk University.

The results were as follows:

- Suggesting a number of basic principles on which educational policies should be based

-Organizing the functions the university has to carry out, according to importance from students' point of view.

-Independent variables have an impact on the answers of the study sample regarding the items of the study tool.

In light of the research results, a number of recommendations and suggestions were offered.

السياسات التعليمية ودور التعليم الجامعي في تهيئة الإنسان لمواجهة مستجدات العصر

مقدمة

يمثل النظام التعليمي الأساس الذي تنمو في إطاره العديد من السمات الشخصية للمتعلمين، وقيمة أي نظام تعليمي تتحدد في قدرته على تحقيق أهدافه، ذلك أن التعليم يعتبر من أهم المقومات الكبرى في حياة الشعوب، إذ به يتشكل فكر الإنسان، ووعيه الثقافي والسياسي، ودوره الاجتماعي.

فمعيار النجاح أو الفشل في أي نظام تعليمي يكمن في قدرة ذلك النظام على تحقيق أهدافه، أو إخفاقه في ذلك.

ونظرا لتعرض المجتمعات - في العقود الأخيرة - للعديد من التغيرات التي شملت مختلف نواحي الحياة، والتي كان لها أثرها المباشر على ما يتوقعه المجتمع ومؤسساته من التعليم، بات من الضروري أن يواكب ذلك تغييراً في أهداف التعليم ومضامينه وأساليبه.

ولما كان النظام التعليمي جزءاً من النظام المجتمعي الذي يربي الفرد، ويعده لحياته المعاصرة والمستقبلية، فان أدوار المؤسسات المجتمعية تتداخل مع بعضها، وتتكامل أدوارها من أجل إكساب الفرد المعارف والاتجاهات والقيم لتشكيل شخصية الإنسان وسلوكه. إذ ان بناء المجتمع الحديث يجب أن يواكبه بناء الإنسان لمواجهة تحديات العصر.

وتُعَدُّ الجامعة إحدى الدعامات الرئيسة التي يرتكز عليها تقدم المجتمع ونموه، وذلك لأنها المؤسسة العلمية الأكاديمية التي تعمل على تطوير الموارد البشرية وتزود جميع المؤسسات الأخرى بكافة التخصصات والكوادر البشرية اللازمة لمتطلبات التنمية الشاملة في المجتمع.

ويؤكد بارسونز(Parsons,1997) على الدور الأساسي الذي تلعبه الجامعة في تدعيم السلوك الاستقلالي لدى طلبتها كمظهر من مظاهر تأصيل العقلانية المعرفية في المجتمع وتشكيل الإبداعات المختلفة.

وتقول (المسند،١٩٩٨) أن الجامعات تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية لأنها المسؤولة عن تلبية حاجات المجتمع من القوى البشرية المزودة بالمهارات الفكرية والمهنية، وهي مسؤولة أيضا عن تربية الإنسان نفسيا واجتماعيا مما يسهل عليه قبول التغير الاجتماعي.

والجامعة إذ تتربع على قمة هرم النظام التعليمي والتربوي، لإعداد الموارد البشرية التي تستجيب لمنطلقات التنمية الاجتماعية الشاملة ، فانه ينبغي أن تناط بها مهمة خطيرة وهامة ، ألا وهي صياغة الشباب فكرا، وفعلا، ووجدانا وانتماء. ذلك أن قيادات المجتمع العليا في مختلف المجالات العلمية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية، هي من خريجي الجامعات، فبقدر ما تستطيع هذه الجامعات أن تعلم وتربي الإنسان على استخدام الطريقة العلمية في حل المشكلات واتخاذ القرارات، والتكيف مع المستجدات ، وإكسابهم القدرة على الحركة في مجال تخصصاتهم ، بقدر ما يتقدم المجتمع ويتطور، وبعكس ذلك فان المجتمع سيبقى يراوح مكانه أو يتقهقر إلى الوراء.

ويرى بوون وزملاؤه (Bowen,1977) أن التعليم الجامعي يزيد من الكفاءة العلمية للطلاب ويزيد من قدرتهم على مواجهة مشكلات الحياة وحلها ،كما يساعد على تنمية المهارات لديهم.

أما دوجلاس (Douglass,1977) فيقول أن التعليم الجامعي يزيد من قدرة الفرد على ترشيد الإنفاق وزيادة الادخار والاستثمار والتخطيط بكفاءة لنمو الأسرة والتكيف السريع مع المتغيرات والمستجدات.

ويضيف عبد السميع (1995) أن حجر الزاوية في التعليم الجامعي ليس تدريس الحقائق العظمى ، ولكن تدريس الحقائق بطريقة عظيمة.

ويقول كلاجان (Kellaghan,1999) أنه يسود العديد من الدول عدم رضا عن إنجازات الطلبة الناشئ عن سوء النظام التعليمي، كما يدركون عدم الانسجام بين مخرجات التعليم وحاجات المجتمع.

ويرى كارستن (Karsten,1999) أن عمليات التطوير التربوي في العديد من الدول الأوروبية حتى في السنوات القليلة الماضية ، كانت تركز على الإدارة والنظام التربوي ، وتعطي اهتماماً قليلاً للعملية التعليمية نفسها.

ويصف جايوكس (Jayox,1996) معظم الجامعات في الدول النامية أنها في حاجة إلى إصلاح وأنها أمام طريق طويل ينبغي عليها السير فيه.

وأظهرت دراسة جودناسكرا (Good Nasekera,1983) أن التعليم الجامعي يرتبط ارتباطا كبيرا بالعالمية ، فالتعليم – بصفة عامة – والتعليم الجامعي بخاصة يوسع أفق الفرد ويجعله أكثر استعدادا ومناسبة للعمل.

فإذا ما أردنا مواجهة تحديات العصر وحماية أنفسنا وأوطاننا، وتأمين حياة كريمة لمواطنينا، فإننا بحاجة إلى بناء مؤسسات بحثية قادرة على تأدية الأدوار الحيوية المطلوبة.

من هنا يجب أن لا ينظر إلى التعليم الجامعي، على أنه حصول مؤهل معترف به، يضم الشخص إلى الطبقة المتعلمة، عن طريق الحراك الاجتماعي الذي ينتج عن التعليم، بل يجب أن ينظر إليه على أنه إعداد متوازن للحياة المنتجة، في ظل ظروف وعلاقات متداخلة و متنوعة، فالمصالح والفرص ومطالب الحياة لا تقتصر على بضعة موضوعات يختار الشخص دراستها، وإنما تشمل المجتمع بكل نواحيه.

لذلك ينبغي أن تعنى السياسات التعليمية، بربط الواقع والمستجدات والمتغيرات العلمية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه حاجات المجتمع بمتطلباته النمائية.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة التعرف على المبادئ التي ينبغي أن تقوم عليها السياسات التعليمية.
كما تهدف التعرف على دور التعليم الجامعي في بناء الإنسان وتهيئته لمواكبة التغيرات المتوقعة لوضعها أمام صانعي القرار وواضعي السياسات التعليمية.

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله ألا وهو دور التعليم الجامعي في تهيئة الإنسان، ذلك أن التعليم الجامعي يواجه تحديات جسام يمكن أن نوجزها بما يلي:

- تلبية الطلب المتزايد على التعليم الجامعي بسبب الانفجار السكاني.
- الإسهام في تحديد أهداف التعليم الجامعي واتجاهاته.
- تحديد مسارات التعليم الجامعي اللازم لحالة المجتمع .
- تجديد التعليم وتحديثه لمواجهة الانفجار المعرفي.
- التكيف مع التغيرات المستقبلية.

من هنا تأتي هذه الدراسة لوضع السياسات التعليمية التي تضمن الارتقاء بالتعليم الجامعي كي يصبح أداة فاعلة في صنع المستقبل، وجسرا نلج به حضارة القرن الحادي والعشرين.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن نظرة سريعة الى واقع مؤسساتنا التعليمية الحالية ومدى قدرتها على تحقيق الطموحات، نجدها بعيدة كل البعد عن المشاكل والقضايا التعليمية الموجودة، وأن مناهجنا الدراسية لا تزال تركز على الأساليب والطرق التقليدية التي تعتمد على التلقين والحفظ .

ونظرا لما يتسم به هذا القرن من تغيرات سريعة ومتلاحقة في مختلف الميادين، وخاصة الميادين التعليمية والتكنولوجية، حيث تؤثر هذه التغيرات بشكل مباشر على السياسات التعليمية، لذا أصبح من الضروري مواكبة السياسات التعليمية لمتطلبات العصر، فضلا عن المتطلبات المستقبلية المتوقع حدوثها. كما ينبغي تحرير التعليم من الأساليب والطرائق التعليمية التقليدية التي تركز على كمية المعلومات المقدمة للمتعلم ومدى إتقانه لها، وإنما التركيز على الأساليب والطرائق التي يعتمدها المتعلم في الحصول على المعلومات من مصادر متعددة. فهل جامعتنا مؤهلة لمواكبة هذه التغيرات؟

وهل مخرجات نظمنا التعليمية قادرة على التكيف مع مستجدات العصر المتسارعة؟

ولتأسيس هذا النوع من مخرجات التعليم فإننا نحتاج إلى سياسات تعليمية تعد الفرد للحياة المعاصرة لكي يؤدي أدواره التي يتوقعها المجتمع منه، وتشكل شخصيته الإنسانية القادرة على التنمية والتكيف، ويمتلكون المنهجية العلمية في التفكير المبدع والإنتاج المبتكر، هذا ما ستحاول هذه الدراسة معالجته، وبصورة أدق ستجيب الدراسة عن الأسئلة التالية:

- ما المبادئ التي تقوم عليها السياسات التعليمية ؟
- ما الوظائف الأساسية التي يقدمها التعليم الجامعي لإنماء شخصية الإنسان وتطوير دوره الوظيفي في المجتمع من ووجهة نظر الطلبة ؟
- هل تختلف الوظائف الأساسية التي يقدمها التعليم الجامعي لإنماء الإنسان وتطوير دوره باختلاف متغير الجنس والمستوى الأكاديمي والتخصص؟

محددات الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على تحليل السياسات التعليمية ودور التعليم الجامعي في تهيئة الإنسان في المجالات التالية: المجال المعرفي، والاجتماعي، والديني والأخلاقي، والنفسي والإنساني، والاقتصادي والإنتاجي، والسياسي، والتكنولوجي والمعلوماتية .

وقد تم استثناء قضايا هامة أخرى لها علاقة بتهيئة الإنسان كدور وسائل الإعلام ، ودور المجتمع، ودور البيت.

كما تم استثناء دور مراحل النظام التعليمي الأخرى ، كمرحلة التعليم الثانوي ، ومرحلة التعليم الأساسي ، ومرحلة التعليم الابتدائي .

كما اقتصرت هذه الدراسة على أرآء عينة من طلبة جامعة اليرموك.

إلا ان الحدود الزمنية المحددة لإنجاز هذه الدراسة هي التي فرضت اقتصار هذه الدراسة على المجالات سالفة الذكر.

التعريفات الإجرائية:

السياسات التعليمية: وتتمثل في المبادئ والإجراءات والبرامج التي تتخذها الجامعة لتنفيذ فلسفتها وأهدافها التعليمية، بما يتلاءم مع احتياجات التنمية الاجتماعية الشاملة والتكيف مع المتغيرات.

الدور الجامعي: الوظائف والأنشطة التي تقوم بها الجامعة لتحقيق أهدافها، وتتمثل في الفقرات التي وردت في أداة الدراسة.

تهيئة الإنسان: تربية الإنسان وتنشئته ليتلاءم مع الوظائف الاجتماعية المستجدة للتكيف مع احتياجات المجتمع مستقبلا ، وتتمثل هذه التهيئة في مضامين فقرات أداة الدراسة المستخدمة.

مواجهة مستجدات العصر: قدرة مخرجات التعليم الجامعي على قراءة المستجدات، وفهمها، والتكيف معها، والتفاعل الإيجابي مع المعطيات الجديدة للتغلب على مشكلاتها وإنمائها.

الدراسات السابقة

من خلال مراجعة الأدب السابق تبين أن هناك دراسات كثيرة تتعلق بالسياسات التعليمية والنظم التعليمية المتبعة في عالمنا العربي، ولكن هذه الدراسات في معظمها تناولت الوضع الراهن للسياسات التعليمية ، إلا أن القليل منها الذي وضع تصوراً مستقبلياً للسياسات التعليمية

التي ينبغي أن يطبقها نظامنا التعليمي لتهيئة الإنسان وإعداده لمواجهة مستجدات العصر، وهو ما تسعى هذه الدراسة الى القيام به، وسنورد بعضا من هذه الدراسات التي لها صلة بالبحث الحالي.

فقد سمى بدران (1993) الوضع الراهن للسياسات التعليمية العربية بالتناقض البنيوي علميا، واجتماعيا، وثقافيا، وتربويا، واقتصاديا ، فكل الوقائع تشير الى السياسات التعليمية في الوطن العربي، لا يزال دون المستوى الذي يؤهل هذا الوطن لاحتواء العلم الحديث، واستيعاب مفاهيم وإنشاء المؤسسات المطابقة لتوطينه وتمثله، وإعادة إنتاجه بما يخدم أهدافنا ويحقق مصالحنا.

فالمؤسسات التعليمية كما يرى الحلباوي (1992) قد حققت تقدما كميا، إلا أن هذه الجامعات رغم التقدم الكمي ، لا تزال تقدم تعليما يقصر عن المشاركة الفعالة والصحيحة في بناء الإنسان العربي القادر على مواجهة العالم الحديث.

وبالتالي فهي كما يرى بدران(1985) لم تبذل أية محاولة في إحداث التطوير المطلوب في الفلسفة والأهداف التعليمية، بما يناسب طبيعة المجتمع العربي وأنماط تفكيره، وحقيقة متطلبات تنميته، فبقيت المناهج ترتكز على أساس نظري بحت، يتعذر تطبيقها في الغالب .

لذلك بقي النظام التعليمي في الوطن العربي كما يقول سلمان (1995) نظاما تبعيا عاجزا عن التقدم الذاتي المبدع ، يعتمد على المحاكاة واستيراد النماذج ، ولكن بشكل مشوه، ومقاوم للتغيير.

ويضيف محمد (1982) أن الجامعات ومراكز البحوث تشكو من ظاهرة التبعية العلمية، ذلك أن معظم الأنظمة التعليمية العربية قد تم اقتباسها من الغرب، وأن كثيرا من الجامعات العربية قد بنيت وفق مواصفات المستشارين الأجانب لتكون نسخة طبق الأصل عن الجامعات الأمريكية والإنكليزية دون النظر الى البيئة التي تقوم فيها هذه الجامعات.

وفي دراسة تقويمية أجراها محافظه (1992) حول صورة الجامعات الأردنية كما يراها رجال الصحافة والإعلام الأردنيون ، والتي شملت 86 صحفيا وإعلاميا من المهتمين بالشؤون التربوية، فأشارت نتائج الدراسة إلى اعتقاد 3.72% من أفراد العينة بأن الجامعة تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأن 85.5% منهم يرون أن الجامعات تدرك بدرجة عالية حاجات المجتمع ، ورأى 63.1 من أفراد العينة ضرورة إسهام الحكومة في موازنات الجامعات ، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مؤداها أن الضغوط الشديدة من أجل تعديل السياسات في الجامعات الأردنية وترشيد الإنفاق فيها أصبحت الآن بعد بروز الأزمة الاقتصادية حقيقة واضحة لا بد من الاستجابة إليها.

وفي دراسة الخطيب (1999) التي تناولت التعليم الجامعي والتحول الديمقراطي، وهدفت التعرف إلى دور الجامعات الأردنية في تحقيق المجتمع الديمقراطي ، فكانت النتائج كما يلي :

١. أن سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية تشير إلى اعتماد معدلات الطلبة في الامتحان العام لشهادة الدراسة الثانوية كمعيار وحيد للقبول، وهذا يعتبر انتهاكا لمبادئ الديمقراطية القائمة على أساس المساواة والعدل وتكافوء الفرص التعليمية بين الطلبة بغض النظر عن أماكن سكناهم .

٢. أن الممارسات والإجراءات المعتمدة في الجامعات الأردنية والمتعلقة باستقطاب وتعيين وترقية أعضاء هيئة التدريس ، تفتقر إلى معايير العدالة، والموضوعية، والشمولية، فضلا عن تفشي ظاهرة المحسوبية ، والتحيز، والتمييز، والمحاباة، والعلاقات الشخصية.

٣. العقم في البرامج وطرق التدريس في معظم الجامعات العربية فهي لا تتجدد ولا تتطور.

وهدفت دراسة القرني (1990) إلى الكشف عن العلاقة بين برامج التعليم العالي وحاجات المجتمع السعودي التنموي إلى استقصاء، وتقويم مدى ملاءمة برامج التعليم العالي من حيث الحاجة والتطلعات لتحقيق التنمية، واتضح ان برامج التعليم العالي في السعودية بالرغم من الاهتمام الشديد، هي في أشد الحاجة إلى تلبية الرغبات التنموية ، وهذا لن يكون إلا عن طريق بعض التغيرات في بنية التعليم، ومناهجه، وطرائقه، وأساليب إدارته وفق تخطيط علمي دقيق يحقق أنماطاً سلوكية إيجابية قادرة على تحقيق الحاجات والتطلعات ، واقترح ضرورة إيجاد مجلس أعلى يقوم بالتنسيق بين الجامعات وأجهزة التوظيف في القطاعين العام والخاص .

ويشير مرسي (1991) إلى أن الجامعات في الوطن العربي بصفة عامة تقوم فلسفاتها وأيدلوجياتها على منظومة من التصورات والمعتقدات التي تحول دون تمثلها للتغير الاجتماعي فهي ما زالت تعد الطلبة دون اعتبار لحاجات التنمية الحقيقية من المعرفة والمهارات ، مما أدى إلى غربة هؤلاء الطلاب وعقم المعرفة التي يكتسبونها وهي لا تزال مقصرة في دورها المتمثل في تكوين الوعي السياسي، والشخصية الاجتماعية المنتمية ، والفاعلة في الحياة العامة.

وتشير دراسة دويغر(1993) في دراستها عن التكامل بين مناهج التعليم الثانوي والجامعي بين النظرية والتطبيق، إلى أن أهداف الجامعات العربية عبارة عن مجموعة من الآمال والتطلعات العريضة التي تقوم على فرضيات نظرية مستخلصة من بحوث علمية سابقة للحاجات الثقافية، والفنية والمهنية المطلوبة للإنسان والمجتمع وبالتالي لا تأتي معبرة عن الحاجات الحقيقية لأفراد المجتمع .

وأن مشكلة جامعتنا العربية تكمن في تقوقعها على نفسها مما يهددها بالعقم واجترارها معارف تقليدية لا تتمشى مع أهداف الجامعات خاصة في مجال خدمة المجتمع والبحث العلمي .

ويضيف داود (1993) الى أن أحد مظاهر تأخر الفكر التربوي في عالمنا العربي هو "غياب التعامل مع المفاهيم، والقيم، وكل ما يدخل تحت ما يسمى بالجوانب المعنوية، أو الوجدانية، كذلك البعد عن فهم أو تأويل الماضي ، أو المستقبل.

مما تقدم نجد من المفيد أن نجمل باختصار بيانا بأهم ما توصلت إليه دراسات وأبحاث المهتمين حول واقع السياسات والنظم التعليمية المطبقة في الجامعات العربية : -

١. ان المقررات في معظم الجامعات العربية وضعت بعيدا عن رؤية حقيقية لحاجة المجتمع العربي واستنسخت المناهج الأجنبية.
٢. غياب علاقات التعاون بين الجامعات وعدم وجود مفردات متفق عليها.
٣. معظم الجامعات العربية تتبنى نظاما تعليميا يرسخ في ذهن الطالب حفظ المادة العلمية دون تمكينه من الإبداع وتزاوج المعرفة العلمية مع التطبيق العملي .
٤. لا زالت معظم المناهج الجامعية من خلال المقررات الدراسية بعيدة عن مطالب العصر، ففكرة تخصيص منهج المقرر في كتاب ملزم للمدرس والطالب، فكرة تنبئ عن ضعف كبير في المستوى، فالمفروض أن الطالب الجامعي يستمع الى المحاضرة، أو الى حلقة المناقشة، ثم يذهب الى المكتبة ويبحث حول الموضوع المطروح ويكون لنفسه وجهة نظر يتبناها ويدافع عنها بموضوعية ومنطقية.
٥. قصور التعليم الجامعي عن قيامه بدوره المتمثل في تلبية احتياجات المجتمع، واستيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي الثانوية، وتوفير فرص تعليمية لهم. ويردون ذلك الى قصور السياسات التعليمية، وقلة الموارد المالية.

لذا يأمل الباحث أن تحدث الدراسة هذه نقلة نوعية في النظم التعليمية الجامعية، لتمكن الجامعات من الاستجابة لتحديات ومتطلبات القرن الحالي، ولتنسجم مع المسؤوليات الكبرى الموكولة للجامعات والتي في طليعتها: إثراء المعرفة وتنميتها، وإعداد الكفاءات المتخصصة لقيادة عملية التنمية الشاملة، وبناء الإنسان علمياً وثقافياً بما يؤهله لمواجهة متغيرات العصر المتلاحقة والسريعة، والنهوض بالبحوث العلمية لاستغلال الطاقات والموارد المتاحة الى أقصى حد.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

مجتمع الدراسة وعينتها

أجريت هذه الدراسة على (700) طالب وطالبة من طلبة جامعة اليرموك للعام الدراسي 1999/98 ، موزعين على (7) كليات هي : كلية العلوم ، كلية الآداب ، كلية الشريعة ، كلية العلوم الإدارية والاقتصاد ، كلية التربية والفنون ، كلية الحجاوي للهندسة التطبيقية ، وكلية التربية الرياضية، والجدول رقم (1) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الكلية والجنس.

الجدول رقم (1): أفراد مجتمع الدراسة

الكلية	العلوم	الآداب	الاقتصاد	التربية والفنون	الشريعة	الحجاوي	التربية الرياضية	المجموع
ذكر	٨٥٧	٩٥٥	١٧٥٢	١٠٦٥	٢٧٣	٥٨٥	٢٠٩	٥٦٩٦
أنثى	٩٩٠	١٩٣٢	٧٨٦	١٧٨٢	٤٧٤	١٣٢	١٧٠	٦٢٦٦
المجموع	١٨٥٧	٢٨٨٧	٢٥٣٨	٢٨٤٧	٧٥٧	٧١٧	٣٩٧	١١٩٦٢

وطبقت الدراسة على عينة ممثلة لمجتمع الطلبة في جامعة اليرموك قوامها (٧٠٠) طالب وطالبة ، تم اختيارها بالطريقة العشوائية ، حيث تم اختيار (٥٢) طالبا وطالبة من كل سنة من سنوات الدراسة الأربع لجميع كليات الجامعة ، والجدول رقم (2) يبين أفراد الدراسة موزعة على طلبة جميع كليات الجامعة .

الجدول رقم (2) أفراد عينة الدراسة من جميع كليات الجامعة

الكليــة	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	النسبة المئوية
العلــوم	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	%٥,٣٨
الآداب	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	%٣,٤٦
العلوم الإدارية والاقتصاد	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	%٣,٩٤
الشريعة	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	%١٣,٢١
التربية الرياضية	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	%٢٥,١٨
التربية والفنون	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	%٣,٥١
الحجاوي للهندسة التطبيقية	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	%١٣,٩٤
المجمــوع	١٧٥	١٧٥	١٧٥	١٧٥	%٥,٥٨

إجراءات الدراسة:

تمت الإجابة عن أسئلة الدراسة من خلال إطارين هما:

الأول : نظري تناول مبادئ وتوجهات السياسات التعليمية، من خلال الاطلاع علـــى الأدب النظري الذي كتب حول هذا الموضوع .

الثاني : ميداني واشتمل على أداة قياس للوظائف الأساسية التي يقدمها التعليم الجامعي لإنماء شخصية الإنسان . وطبقت على عينة ممثلة لمجتمع الطلبة في جامعـــة اليرمـــوك تـــم اختيارهـــا عشوائيا.

استخدم الباحث المنهج الوصفي مدعما بالإحصائيات الميدانية للإجابة عن أسئلة الدراسة ، ويمكن تحديد أبعاد المنهج الوصفي والإحصائيات الميدانية بما يلي :

- تم إجراء مسح لواقع التعليم الجامعي، وتحديد المشكلات والتحديات التي تواجهه.
- وجهت استبانه لعينة الطلبة اشتملت على الوظائف المتوقعة من الجامعة ، وطلب من الطلبـــة بيان وجهة نظرهم بهذه الوظائف ، وفق سلم تدريجي رباعي .

وبذلك تمت إجراءات الدراسة وفق إطارين هما: -

الأول : نظري .

الثاني : ميداني.

أداة الدراسة :

لقد صمم الباحث أداة للدراسة ، اشتملت على (٦٤) فقرة كل منها تشير إلى وظيفة ينبغي أن تقوم بها الجامعة، ونظمت هذه الوظائف في (٧) مجالات، المجال الأول :وظائف تتعلق بتهيئة البعد المعرفي للإنسان، واشتمل على (١٢) وظيفة، والمجال الثاني : وظائف تتعلق بتهيئة البعد الاجتماعي للإنسان، واشتمل على (٩) وظائف، والمجال الثالث : وظائف تتعلق بتهيئة البعد الديني والأخلاقي للإنسان، واشتمل على (١١) وظيفة، والمجال الرابع : وظائف تتعلق بتهيئة البعد النفسي للإنسان، واشتمل على (٧) فقرات، والمجال الخامس : وظائف تتعلق بتهيئة البعد الاقتصادي والإنتاجي، للإنسان واشتملت على (٨) وظائف، والمجال السادس : وظائف تتعلق

بتهيئة البعد السياسي، للإنسان واشتملت على (٨) وظائف، والمجال السابع : وظائف تتعلق بتهيئة البعد التكنولوجي والمعلوماتية للإنسان، واشتملت على (٩) وظائف.

اعتمد الباحث في إعداد فقرات الاستبانة على ما يلي:

١ - مراجعة عامة لبعض ما كتب حول السياسات التعليمية ، ودور التعليم الجامعي .

٢ - مقابلات لعدد من الأساتذة المهتمين بهذا الموضوع في كلية التربية .

تصديق الأداة وثباتها :

لقد تم تصديق أداة الدراسة في صيغتها النهائية على مجموعة من المختصين والمهتمين بالدراسات التربوية والاجتماعية ، من حيث سلامة اللغة ، ووضوحها ، وشموليتها ، ودرجة انتماء صيغ الفقرات لكل مجال . وبعد تنظيم التغذية الراجعة أدخلت الملاحظات المناسبة وأصبحت الاستبانة صادقة صدقا خارجيا ، كما تم ايجاد دلالة صدق أخرى باختبار (٢٠) طالبا وطالبة من خارج عينة الدراسة وقاموا بتعبئة الاستبانة كاختبار أول وبعد مرور (١٤) يوما تم إعادة الاختبار وبتطبيق معادلة بيرسون كان معامل الارتباط (٨٧،). كما تم حساب معامل الثبات الكلي بتطبيق معادلة كرونباخ الفا حيث بلغ معامل الثبات الكلي (٩١،).

وبذلك تكون معاملات الثبات حسب معادلتي كرومباخ الفا ، ومعامل ارتباط بيرسون ذات دلالة إحصائية موثوقة يمكن الوثوق بها لأغراض البحث العلمي .

نتائج الدراسة ومناقشتها

لقد أسفرت نتائج الدراسة عن بيانات ومعلومات تحدد المبادئ والتوجهات التي ينبغي ان ترتكز عليها السياسات التعليمية ، كما أسفرت عن تحديد عددٍ من الوظائف التي يجب ان تقوم بها الجامعة من أجل بناء الإنسان وتهيئته لمواجهة المستجدات والمتغيرات التي تجتاح عالم اليوم ، وستعرض النتائج مرتبة حسب أسئلة الدراسة: -

أولا: السؤال الأول : ما المبادئ التي ينبغي أن تركز عليها السياسات التعليمية؟

في الماضي كان من السهل على أي مجتمع أن يعد أبناءه للمستقبل الذي يريد ، وكانت توقعاته غالبا ما تتحقق ، فالمتغيرات كانت محدودة وبطيئة التأثير، وأنماط الحياة كانت رتيبة شبه ثابتة.

أما ما نشهده حاليا من تزايد سريع في نمو حقول المعرفة، والعلم والاتصالات ، والمعلومات،تفرض نظرة جديدة للسياسات التعليمية ، نظرة تتكامل فيها الأدوار بين كافة المؤسسات ذات التأثير في تهيئة الإنسان وتنشئته.

كما ان الأعداد المتعاظمة من الأميين أو المتعلمين العاطلين عن العمل أو العاملين ذوي الكفاءة الإنتاجية المتدنية تنبئ عن قصور السياسات التعليمية في تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية التي يجب أن تكون.

فقد شهد التعليم العالي في الأردن خلال العقدين السابقين تطورا ونموا ملحوظين تؤكده الزيادة في عدد المؤسسات الجامعية ، وأعداد الطلبة المسجلين، وأعضاء هيئة التدريس، وأعضاء الهيئة الإدارية والفنية ، وكذلك زيادة في حجم الإنفاق على هذا القطاع التعليمي الهام، ويمكن توضيح هذا التطور بالمؤشرات التالية: -

- بلغ عدد الجامعات الرسمية لعام ١٩٩٧ سبع (٧) جامعات وعدد الجامعات الأهلية (١٢).
- تطور عدد أعضاء الجهاز الأكاديمي من (١١٦٥) في عام ٨٥/٨٤ إلى (٣١٨٠) في عام ٩٥/٩٤ .
- تطور عدد أعضاء الجهاز الإداري من (٢٥٧٨) في عام ٨٥/٨٤ إلى (٦٨٠٩) في عام ٩٥/٩٤ .
- تطور عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات الرسمية من (٢٥٩٢٩) طالب في عام ٨٥/٨٤ إلى (٧٠٥٤٦) طالب في عام ٩٥/٩٤ .

- زادت مصروفات الجامعات الرسمية من ٩٦ر١٩ مليون دينار لسنة ١٩٨٠ التي تعتبر سنة الأساس ، إلى (٦٧ر١٣٦) مليون دينار ، وتعتبر هذه الزيادة ٥٨٥% أي سبعة أضعاف ما كانت عليه.(التل ، ١٩٩٨).

من خلال هذا الاستعراض لواقع التعليم في الأردن، برزت مجموعة من القضايا والمشكلات التي يواجهها هذا القطاع في حركته نحو المستقبل . فقد لخص (الخطيب ، ١٩٩٤) هذه القضايا والمشكلات بما يلي : -

١. التزايد الكبير والسريع في أعداد الطلاب : ان التزايد الكبير في أعداد الطلاب الراغبين في الالتحاق في الجامعات الأردنية ، واحتمالات التوسع الكبير في الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي ، وعدم قدرة الجامعات الأردنية على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب الذين ينهون المرحلة الثانوية هو من أولى المشكلات والتحديات التي تواجه التعليم العالي .
٢. انعدام الموائمة بين نواتج التعليم العالي واحتياجات خطط التنمية : - ان السياسات المعتمدة في قبول الطلبة لا تقررها احتياجات خطط التنمية الوطنية من العمالة الماهرة ، وإنما تقررها القيم الاجتماعية السائدة، والتي ما زالت تفضل الدراسات الأدبية والإنسانية على الدراسات المهنية والتطبيقية، ويبرز ذلك واضحا في اختلال التوازن بين النمو الكمي لأعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات ، وبين نوعية التعليم الجامعي وجودته.

وأضاف (بوبطانه، ١٩٨٨) عددا آخر من قضايا التعليم الجامعي نذكر منها : -

١. التوسع الكبير في استخدام التكنولوجيا الحديثة والاعتماد عليها: - مما يتطلب التوسع في إحداث تغييرات جوهرية في أنماط المؤسسات وخلق نوع من التوازن في الالتحاق بين الفروع العلمية والإنسانية.
٢. قلة مخصصات البحث العلمي وأثرها على خطط التنمية ومشاريعها: - إذ تفيد الإحصاءات أن نسبة الصرف على البحث العلمي والتطوير بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الأردن لعام (١٩٩٢) لا يزيد عن ٢٨ر% في حين تراوحت نسبة الصرف في الدول المتقدمة ما بين (١ر٢% – ٥ %).

وذكر (كمال ،١٩٩٥) أن التعليم الجامعي يواجه عددا من التحديات منها: -

١. توصيل التعليم الجامعي إلى القطاعات التي ما زالت محرومة منه .
٢. تجديد التعليم وتحديثه وجعله أكثر ملاءمة للمجتمع العربي.
٣. الإفادة من التكنولوجيا والمعلومات الحديثة.
٤. مواجهة التحديات والتغيرات المستقبلية.

أما (دغيم ، ١٩٩٦) فقد أضاف عددا آخر من القضايا والمشكلات التي تواجه التعليم الجامعي نذكر منها: -

١. سياسات القبول : - حيث لا توجد معايير محددة لقبول الطلبة إلا التقدير العام والدرجات التي يحصلون عليها في الثانوية العامة، دون معرفة لاحتياجات سوق العمل ، أو خطط التنمية.
٢. نقص أعضاء هيئة التدريس : - لتفادي هذا النقص ينبغي وضع خطة أو استراتيجية جادة على المستوى المحلي والعربي لإعداد كوادر تدريسية مؤهلة علميا ومهنيا لسد النقص الذي يزداد سنة بعد سنة.
٣. هيكلة التعليم الجامعي : - ينبغي إعادة النظر في هيكلة التعليم الجامعي والعالي لمواجهة التحديات التي يواجهها الوطن العربي في مطلع القرن الحادي والعشرين، والتقدم المذهل في العلم والتقنية واتساع الفجوة بين الأقطار المتقدمة والنامية، ومراجعة رسالة الجامعة ومدى توفيقها ، أو إخفاقها في تحقيق أهدافها.
٤. الإدارة الجامعية : - والتي يمكن تنشيطها من خلال الدورات التدريبية للإداريين والأكاديميين الذين يتولون مناصب قيادية لتطوير إدارة جامعاتهم ، والارتفاع بمستوى أدائها ومواكبة التقدم العلمي والتقني في سبيل ذلك.

يتضح مما سبق أن هناك تباينا في تصور الغاية من التعليم الجامعي، وغموضا في فلسفته، ذلك أن لكل مجتمع فلسفته التي تحكم مسيرته ، وهذه الفلسفة هي مجموعة من المرتكزات والمبادئ التي يطورها المجتمع من خلال خبراته المتراكمة ، والفلسفة التعليمية كما يصفها (التل،١٩٨٣) بأنها بعداً من أبعاد الفلسفة العامة للمجتمع، والتي تختص بضبط مسيرته التعليمية وتوجيهها، حيث أن فلسفة التعليم هي امتداد عضوي وظيفي لفلسفة المجتمع في نظرته للإنسان ، والكون ، والحياة ، والموت.

ويعرفها (بطاح، فريحات، وبله،١٩٩٢) على أنها جملة متسقة من الموجهات الفكرية العامة للتعليم الجامعي ، وهي أصول فكرية عامة تحدد السياسات والمراجع والتنظيمات ، والنشاطات اللامنهجية، واتجاهات الخطط الدراسية ومحتوياتها ، والاستراتيجيات العامة للتعليم والتعلم والتقييم ، وتحدد الهيكل العام لبنية التعليم الجامعي ومكوناته.

وتجدر الإشارة إلى أن فلسفة الجامعات الأردنية الحكومية تسعى لتوفير الحرية الأكاديمية المسؤولة ، والتفاعل الخصب والمشاركة في كافة الفعاليات الجامعية ، والاهتمام بالكيف لا بالكم ، فدأبت هذه الجامعات على إعداد الإنسان المتميز في حقل تخصصه ، القادر على خوض غمار الحياة ، بروح علمية ، وعقل مبدع ، وإعطائهم الثقة والقدرة على تحمل مسؤولياتهم التعليمية ، وتنمية روح البحث والاستقصاء في أنفسهم ، وتوجيههم نحو منهج التفكير السليم والمنطقي .(استيتية،١٩٨٤).

ونظرا لتميز هذا العصر بالتغيرات السريعة ، وبفعل انتشار المعرفة العلمية والتقنية ، فقد فرضت على أنظمة التعليم مهام جديدة في مجال إعداد القوى المؤهلة ، وفقا لحاجات المجتمع المتطورة ، والجامعة بصفتها نظاما اجتماعيا وإداريا مفتوحا ينبغي أن تتسم بالتفاعل مع البيئة المحيطة ، فتتأثر بها وتؤثر فيها ، فالجامعة تشتق أهدافها وقيمها ومواردها ومعلوماتها من البيئة المحيطة ، والى البيئة المحيطة تعاد هذه الأهداف والقيم والموارد على شكل إنجازات علمية وخدمات بحثية ، أو قوى عاملة مؤهلة ومدربة بعد معالجة خاصة لهذه المدخلات. (حمد، ١٩٩٨) .

ويضيف (رضا، ١٩٩٧) أن هناك نوعان من السياسة التعليمية : -

١. سياسة تعليمية موجهة : تستبطن أزمات الحالة وتعطيها وجهة معينة حسما لتناقضاتها .
٢. سياسة مستجيبة : تتوخى تلطيف درجة الشدة في أزمات الواقع لكن تبعدها عن الحل الجذري.

ويرى (الاسد،١٩٩٥) أن رسالة التعليم الجامعي ، لا تنحصر في توفير مطالب التنمية وحدها ، وإنما تمتد لتشمل مطالب المجتمع الواسع – وهي أرحب من مطالب خطة التنمية – بل تمتد هذه الرسالة لتشمل حاجات الأفراد ورغباتهم وطموحاتهم إلى الاستزادة من تحصيل المعرفة ، وطلب الثقافة وتوسيع المدارك .

بعد ما تقدم من عرض لواقع التعليم الجامعي ومشكلاته والتحديات التي تواجهه ، وإدراكا للمرحلة التي يعيشها العالم والتي تتسم بالتغير المتسارع، وانعكاس ذلك على مناحي الحياة كافة، وأثر ذلك على مفاهيم الإنسان ومعتقداته واهتماماته، وميوله ، وقيمه، وأنماط سلوكه نعرض عددا من المبادئ والتوجهات التي ينبغي أن ترتكز عليها السياسات التعليمية لترقى بالإنسان العربي الذي هو الأساس في الإعداد للمستقبل ، وهو المأمول لمواجهة المستجدات والتعامل معها بإيجابية لاستيعاب النافع والمفيد منها، وفيما يلي عرض لأهم هذه المبادئ: -

١. مواجهة التزايد في أعداد الطلاب الذين هم في سن التعليم الجامعي : - يتوقع أن يسجل في مؤسسات التعليم الجامعي في الوطن العربي حوالي ٢ر٦ مليون طالب في سنة ٢٠٠٠ وهذه الأعداد بحاجة إلى مؤسسات تعليمية تستوعب هذه الأعداد ، بالكيفية التي توفر لهم فيها الإمكانات والمباني ، والمكتبات ، والمختبرات .... الخ ، بمواصفات لا تؤثر على مستوى التحصيل العلمي ، وعدم تغليب الكم على الكيف.
٢. سياسات القبول : - من المعلوم أنه لا توجد معايير محددة لقبول الطلبة في معظم جامعات الدول العربية سوى التقدير العام الذي يحصلون عليها في الثانوية، لذا ينبغي أن يتم القبول استنادا لدراسات ميدانية تحدد من خلالها احتياجات سوق العمل ، ومتطلبات خطط التنمية .
٣. مواجهة النقص في أعضاء هيئة التدريس : - ينبغي وضع خطة أو استراتيجية جادة على المستوى المحلي والعربي لإعداد كوادر تدريسية مؤهلة علمية ومهنيا لسد النقص المتزايد،وهذا بسبب التطور الذي شهدته مؤسساتنا التعليمية خلال العقدين الماضيين ، حيث بلغت الزيادة في عدد الجامعات في الأردن من ٣ (ثلاث) جامعات في عام ١٩٨٤ الى ١٩ (تسعة عشر) جامعة رسمية وخاصة في عام ١٩٩٧ أي ما يزيد على ٦ (ستة) أضعاف ، بينما تزايد عدد أعضاء هيئة التدريس من(١١٦٥) الى (٣١٨٠) أي بزيادة مقدارها (٢,٧)

ضعفا، هذا بالإضافة الى الأعداد الكبيرة من أعضاء هيئة التدريس الذين يحملون جنسيات غير أردنية.

٤. هيكلة التعليم الجامعي : - يجب إعادة النظر في هيكلة التعليم الجامعي لمواجهة التحديات التي يواجهها الوطن العربي في هذا القرن ، والتكيف مع التقدم المذهل في المعلوماتية والتقنية .

٥. تمويل التعليم الجامعي : - ينبغي توفير بدائل للتمويل إضافة للموارد الحالية وفيما يلي بعض هذه الموارد :

- فرض رسوم بنسبة ضئيلة على الواردات والصادرات وأرباح الشركات وغيرها لتضاف إلى إيرادات مؤسسات التعليم الجامعي .
- تسويق الجامعات نفسها بعرض خدماتها للسوق المحلي وتقديم الاستشارات والخدمات التي يطلبها السوق المحلي .
- استثمار بعض أموال الجامعات في مشروعات إنتاجية
- ترشيد الإنفاق في الجوانب الإدارية والاستهلاكية التي لا مبرر لها .

٦. البحث العلمي : - لا بد من رصد المخصصات اللازمة للبحث العلمي حتى نرقى بمؤسساتنا وشركاتنا ومصانعنا وتتقدم امتنا ، فالدول المتقدمة تخصص نسبة من دخلها القومي للبحث العلمي ، فهذه ألمانيا مثلا تخصص ٢% من دخلها القومي للبحث العلمي ، وفرنسا تخصص ١ر٤%.

كما ينبغي بناء قاعدة معلوماتية لإنتاج الباحثين يمكن الرجوع إليها في الوقت المناسب وتكون متاحة للجميع .

٧. تطوير الإدارة الجامعية : - وذلك بعقد دورات تنشيطية للإداريين والأكاديميين الذين يتولون مناصب إدارية للارتفاع بمستوى أدائها ومواكبة التقدم العلمي والمستجدات العالمية .

٨. الربط بين التخصصات والاحتياجات الفعلية : - وذلك باستحداث أنماط جديدة من التعليم بدل التوسع في إنشاء الجامعات التقليدية .

- التعليم المستمر : حيث يمكن أن تقدمه الجامعات بالتعاون مع القطاعين العام والخاص لتجديد المعلومات في التخصصات المختلفة ورفع مستوى العاملين في القطاعين العام والخاص .
- دراسة احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية واستحداث التخصصات التي تلبي هذه الاحتياجات .
- التنويع في التخصصات حتى لا تكون كليات الجامعة مكررة ، بل تفي بالاحتياجات المحلية والجديدة .

٩. مواجهة التغيرات المستقبلية : وذلك بتقديم تخصصات جديدة تواكب التقدم العلمي والتقني وتلبي حاجات الثورة العلمية الجديدة ، واستكشاف ما تحتاجه المجتمعات العربية.
١٠. استخدام شبكات الإنترنت في التعليم الجامعي، من أجل إتاحة الفرص أمام القادرين على التعامل مع هذه التقنية لمواصلة التعليم الجامعي .
١١. ربط برامج التعليم الجامعي، بشبكة المعلومات، ومراكز التطوير العلمي، من أجل تأمين تعليم نوعي يتلاءم مع متطلبات السوق والتكيف مع المستجدات.
١٢. إعادة النظر في المناهج وأساليب التدريس ، لمواجهة سمات الحياة المعاصرة التي تتسم بالسرعة في كل شيء، والتنافس الحاد في كل شيء، وكثرة المشاكل وتعقدها، وزيادة كم ونوع الإنتاج ، وهذا يحتاج الى عقول مبدعة خلاقة لتحقيق السبق والسيطرة، وهذا لا يمكن أن يكتسبه الطالب بالأساليب التقليدية، بل يتعلمه من المواقف التعليمية التي يعدها الأستاذ ليتحدى بها خبرة الطالب السابقة وعقله، مما يدفعه الى البحث والتفكير والتأمل والتجريب.
١٣. تطوير القدرات العلمية والتكنولوجية في الجامعات العربية لتخريج علميين تكنولوجيين قادرين على نقل التكنولوجيا وتطويرها وتعديلها بما يلائم احتياجات الوطن العربي .
١٤. الحد من هجرة العلماء الباحثين الأكفاء والمتميزين وإشراكهم في اتخاذ القرار، وتوفير مراكز بحوث لهم، ومنحهم الآمان والاحترام والتقدير.
١٥. ان تسعى السياسات التعليمية لتأصيل الهوية الثقافية والحضارية للأمة، وصيانتها من الاستلاب، ومساعدتها في التكيف مع المتغيرات الاجتماعية والثقافية، بما يكفل تحقيق التماسك الاجتماعي بين مخرجات التعليم ، ويزيد من وعيهم نحو برامج العون الذاتي والعمل التطوعي لخدمة المجتمع.

ثانيا: السؤال الثاني : ما الوظائف التي ينبغي أن تقوم بها الجامعات التعليمية؟

وللإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب، كما هي مبينة في الجدول رقم (3)

الجدول رقم (3) نتائج متوسطات الطلبة للوظائف التي تقوم بها الجامعة لتهيئة الإنسان لمواجهة متغيرات ومستجدات العصر وترتيبها حسب الأهمية

رقم الفقرة	وصف الفقرة	المتوسطات	الانحراف المعياري	الرتبة
٣٣.	يساعدني في تحقيق ذاتي.	٣ر٣٩	٨٣ ر	١
٣٠.	يزيد من تقديري لدور العلم في حياة الإنسان والمجتمع.	٣ر٢٩	٨٩ ر	٢
٣١.	يساعدني على إدراك دور العلماء في تعليم الناس وتنمية المجتمع.	٣ر٢٨	٨٨ ر	٣
١٥.	زيادة فرص التواصل الاجتماعي مع الغير والتفاعل معهم.	٣ر٢٤	٨٦ ر	٤
١.	يمكنني من استخدام المعرفة في حل المشكلات .	٣ر٢٢	٧٢ ر	٥
٣٥.	ينمي روح التجريب والصبر في الوصول إلى الأهداف.	٣ر٢١	٨٦ ر	٦
٢.	يكسبني المرونة في الفهم والسرعة في التفكير.	٣ر٢٠	٧٨ ر	٧
٣٤.	يساعدني في التكيف الثقافي مع مستجدات العصر ومتغيراته.	٣ر٢٠	٧٧ ر	٨
٣٦.	يساعدني في تقدير الوقت وتفعيله عن طريق الإنتاج.	٣ر١٥	١ر٠٣	٩
٢٤.	يزيد من التزامي في حب الوالدين وبرهما وإطاعتهما في الدنيا.	٣ر١٥	٨٢ ر	١٠
٥٨.	يؤدي انتشار التكنولوجيا إلى ظهور طبقة تعليمية تفرق بين نخبة يتاح لها التعليم وغالبية محرومة من هذا الحق.	٣ر١٤	٩٢ ر	١١
١٣.	التعليم الجامعي يساعد في تغيير المراكز الاجتماعية والأدوار وأماكن المعيشة .	٣ر١٣	٩٥ ر	١٢
٣.	ينمي التفكير الإيجابي ويعمق مفهوم المشاركة .	٣ر١٣	٨٦ ر	١٣
١٧.	يساعدني في التكيف مع المتغيرات الاجتماعية والثقافية .	٣ر١٠	٨٣ ر	١٤
٥١.	الإعلاء من قيمة الفرد لأن الله كرمه وخلقه في أحسن تقويم .	٣ر٠٨	٩٣ ر	١٥
٢٣.	يساعدني على إدراك آيات الله ونواميسه في الكون.	٣ر٠٧	١ر٠٥	١٦
٢٧.	يزيد من تقديري للعمل والإخلاص فيه.	٣ر٠٧	٩٣ ر	١٧
٤.	ينمي الفكر والمفاهيم ويطور النموذج المعرفي لدى الأشخاص .	٣ر٠٦	٩٠ ر	١٨

٢١.	يساعدني في مطالبة حقوقي المدنية وقبول المساواة بين الأفراد في المجتمع.	٣ر٠٤	١ر٠٠	١٩
٥٧.	تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا أساسيا في الارتقاء بخدمات التعليم الجامعي .	٣ر٠٤	٩٥ ر	٢٠
٦٢.	استخدام تكنولوجيا المعلومات يسهم في تطوير المعلومات ونتائج البحوث العلمية .	٣ر٠٤	٩٧ ر	٢١
٣٨.	يساعد الفرد على الاستقلال في مواجهة مشكلات الحياة .	٣ر٠٣	٩١ ر	٢٢
٢٦.	يزيد من إيماني بمنظومة القيم الأخلاقية والالتزام بها .	٣ر٠٢	٩٨ ر	٢٣
٢٩.	يزيد من قدرتي على التسامح والتجاوز عن الأمور الذاتية .	٣ر٠١	٩١ ر	٢٤
٥٩.	يعد التعليم المستمر إحدى السمات الأساسية للتعليم المستمر .	٣ر٠٠	٩٤ ر	٢٥
٤٨.	ترسيخ الولاء للوطن والانتماء للمجتمع الذي يعيش فيه.	٢ر٩٩	٩٧ ر	٢٦
٢٨.	يساعدني في نبذ التطرف والميل إلى الاعتدال في شؤون الحياة وموضوعاتها .	٢ر٩٩	٩٥ ر	٢٧
٣٢.	يزيد من وعيي في المحافظة على الجار وحسن التعامل مع الآخرين .	٢ر٩٨	٩٩ ر	٢٨
٦١ .	ينمي مهارات الحصول على المعلومة وتوظيفها وتوليد معارف جديدة .	٢ر٩٨	٨٩ ر	٢٩
٢٢.	يزيد من إدراكي لأهمية الدين ومكانته في البنية الاجتماعية .	٢ر٩٨	١ر٠٦	٣٠
١٢.	يزيد من قدراتي على الإنتاج الفكري والعملي .	٢ر٩٧	٩٢ ر	٣١
١٤.	تأصيل الهوية الثقافية والحضارية للمجتمع والأمة.	٢ر٩٧	٩٢ ر	٣٢
٨.	يوسع منظور التعليم أمامي ويربطني بالتعليم المستمر .	٢ر٩٦	٩٥ ر	٣٣
٥٦.	يمكنني التعليم الجامعي من التعلم من خلال العمل لمواجهة التغير التكنولوجي المذهل .	٢ر٩٦	٩٢ ر	٣٤
٢٥.	يساعدني على الشفافية في التقيد بأوامر الله واجتناب نواهيه .	٢ر٩٥	١ر٠٥	٣٥
٦٠.	يسهم التعليم الجامعي في تطويع تكنولوجيا المعلومات لبيئة التعليم الواقعية .	٢ر٩٣	٨٧ ر	٣٦
٣٩.	يساعد الفرد في إدراك واجباته نحو الآخرين في المجتمع .	٢ر٩٣	٩٤ ر	٣٧
٥٢.	تعليم الأفراد احترام الرأي الآخر وقبول التعددية الفكرية في المجتمع .	٢ر٩٢	٩٩ ر	٣٨
١٩.	يساعدني في تحقيق التماسك الاجتماعي وإدراك دور الوئام الاجتماعي .	٢ر٩٢	٩١ ر	٣٩
١٦.	صيانة هويتي الثقافية من حالات الاستلاب	٢ر٩١	٩٥ ر	٤٠
٥٣.	يعلمني عدم التخلي عن السيادة الوطنية .	٢ر٩٠	٩٨ ر	٤١
٤٢.	يمكن المتعلم من فهم التطورات الاقتصادية السريعة والتكيف معها .	٢ر٨٩	٩٠ ر	٤٢
١٨.	يزيد من وعيي نحو برامج العون الذاتي والعمل التطوعي لخدمة المجتمع .	٢ر٨٩	٩٤ ر	٤٣
٦٣.	يساعد التعليم الجامعي على محو أمية الكمبيوتر لدى الشباب الجامعي تمهيدا لدخول عصر المعلومات والتواصل الثقافي مع العالم .	٢ ر٨٧	١ر٠٠	٤٤
٢٠.	يزيد من إدراكي لأبعاد الدور الاجتماعي بما يخدم المجتمع	٢ر٨٧	٨٩ ر	٤٥

	.			
٧.	يزيد من مهاراتي في البحث العلمي ومناهجه .	٢ر٨٦	ر٩١	٤٦
٦٤.	توفر تكنولوجيا المعلومات وسائل عملية لربط الجامعات بقطاعات الإنتاج والخدمات .	٢ر٨٦	ر٩٤	٤٧
٤١.	يهيئ الفرد للتعلم والتشغيل الذاتي .	٢ر٨٦	ر٩٥	٤٨
٣٧.	يساعدني في إدراك أن الحقيقة المطلقة غير موجودة في المجال الإنساني .	٢ر٨٥	ر٩١	٤٩
١١.	يزيد من قدراتي على تحويل المعرفة من حالة إلى أخرى .	٢ر٨٥	ر٨٨	٥٠
٥٠.	تعميق فكرة التكامل في النظام الإسلامي .	٢ر٨٤	١ر٠٥	٥١
٤٣.	يساعد الفرد على استغلال الموارد الطبيعية بشكل أفضل لصلح المجتمع .	٢ر٨٤	ر٩١	٥٢
٥٤.	ترسيخ فكرة المساواة بين الناس على اختلاف ألو انهم وأعراقهم .	٢ر٨٣	١ر٠٣	٥٣
٦.	ينمي القدرات الإبداعية ويزيد من قدراتي في مواجهة المشكلات .	٢ر٨٣	ر٩١	٥٤
٤٩.	تعميق ممارسة الشورى في المجتمع .	٢ر٧٨	ر٩٧	٥٥
٤٧.	رفد السوق المحلي بالقوى العاملة والكوادر المؤهلة التي يطلبها السوق .	٢ر٧٧	ر٩٦	٥٦
٥٥.	تدعيم كفاءة الإنسان وقدراته وإخلاصه في خدمة المجتمع وتولي المناصب العامة .	٢ر٧٥	ر٩٧	٥٧
٤٤.	يساعد الفرد على توزيع الموارد الاقتصادية بشكل ملائم على الإنتاج والخدمات .	٢ر٧٢	ر٩٠	٨
٥.	يركز على التعليم النوعي وليس الكمي أو الشكلي.	٢ر٦٩	ر٩٣	٥٩
٩.	يزيد من قدراتي على التعامل مع العوالم الرمزية إلى جانب العوالم المحسوسة .	٢ر٦٨	ر٩٣	٦٠
٤٠.	يمكنني من امتلاك الكفاية الخارجية للموائمة مع حاجة السوق من العمالة .	٢ر٦٢	ر٩٧	٦١
٤٦.	إيجاد حلول علمية للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني .	٢ر٥٥	ر٩٦	٦٢
١٠.	يساعدني على استخدام العصف الفكري في حل القضايا .	٢ر٥٢	ر٩١	٦٣
٤٥.	يساعد التعليم الجامعي في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأمن الغذائي .	٢ر٥٠	ر٩٧	٦٤

من الجدول رقم (3) يتبين أن أهم عشرة وظائف كما حددها الطلبة كانت مرتبة على النحو التالي : -

٣٣" الوظيفة التي تساعد الطالب على تحقيق ذاته" و ٣٠ " التي تزيد من تقدير الطالب لدور العلم في حياة الإنسان والمجتمع " و ٩ " التي تساعد على إدراك دور العلماء في تعليم الناس وتنمية المجتمع" و ١٥" زيادة فرص التواصل الاجتماعي مع الغير والتفاعل معهم " و ١" تمكين الطالب من استخدام المعرفة في حل المشكلات " و ٣٥ " تنمية روح التجريب والصبر في الوصول إلى الأهداف" و ٢ " إكسابهم المرونة في الفهم والسرعة في التفكير ." و ٣٤ " المساعدة في التكيف

الثقافي مع مستجدات العصر ومتغيراته." و ٣٦ " المساعدة في تقدير الوقت وتفعيله عن طريق الإنتاج." و ٢٤" الالتزام في حب الوالدين وبرهما وإطاعتهما في الدنيا."

وقد يرجع تركيز الطلبة على هذه الوظائف العشر للتعليم الجامعي لغرض تهيئة الإنسان وتمكينه من مواجهة المستجدات، الى زيادة وعي الإنسان لذاته، وإدراكه لمتطلبات تحقيق هذه الذات، عن طريق إنماء الشخصية وإشباع احتياجاتها الحيوية والنفسية والعقلية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن تقدير الإنسان للعلم ودوره في تقدم المجتمع، حينما يدخل هذا العلم في البنية الاجتماعية، ويصبح – العلم – منهج المجتمع الإنساني في التغيير والتجديد، بهدف زيادة الإنتاج وتحقيق الرفاه الاجتماعي، وأدرك الطلبة أنهم بحاجة التمثل سلوكيات العلماء وخصائص التفكير العلمي لمواجهة المشكلات بطريقة سليمة بعيدا عن الارتجال وحكمة الكهنوت، وبالرغم من هذا التوجه العلمي والمعرفي وتبني الحداثة عند الطلبة إلا أنهم أكدوا على قيم اجتماعية وأخلاقية تتعلق بالإحسان الى الوالدين وبرهما الأمر الذي يشير الى أن الطلبة ما زالوا يتمسكون بالقيم الدينية الأصيلة في نظام الأسرة، مما يدعم القيم الاجتماعية النبيلة التي نحرص للمحافظة عليها وديمومتها.

أما أدنى عشرة وظائف من حيث الأهمية فقد حددها الطلبة على النحو التالي : ٤٩" تعميق ممارسة الشورى في المجتمع ." و ٤٧" رفد السوق المحلي بالقوى العاملة والكوادر المؤهلة التي يطلبها السوق " و ٥٥"تدعيم كفاءة الإنسان وقدراته وإخلاصه في خدمة المجتمع وتولي المناصب العامة " و ٤٤" مساعدة الفرد على توزيع الموارد الاقتصادية بشكل ملائم على الإنتاج والخدمات " و ٥ "يركز على التعليم النوعي وليس الكمي أو الشكلي " و ٩" يزيد من قدراتي على التعامل مع العوالم الرمزية إلى جانب العوالم المحسوسة " و ٤٠"يمكنني من امتلاك الكفاية الخارجية للموائمة مع حاجة السوق من العمالة ." و ٤٦" إيجاد حلول علمية للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني " و ١٠" المساعدة على استخدام العصف الفكري في حل القضايا " و ٤٥" يساعد التعليم الجامعي في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأمن الغذائي".

وقد يعود عدم اهتمام الطلبة بهذه الوظائف على الرغم من أهميتها، بسبب غياب الخريج الجامعي عن ممارسة دوره الحقيقي ومشاركة في القرار السياسي والاجتماعي داخل المجتمع، وعدم وعيه لدوره الحقيقي في عملية البناء الاجتماعي، بسبب غياب ممارسة الديمقراطية في النظام الاجتماعي، وغياب ثقافة التنظيم الديمقراطي بين المؤسسات السياسية والاجتماعية الممثلة للدولة.

مما تقدم يمكن أن نخلص إلى أن رسالة جامعة اليوم هي رسالة الإنسان التي كلفه الله بها ليكون خليفته على الأرض ، يسعى وراء العلم والمعرفة ، ويستكشف الطبيعة ، ويستثمر الطاقات التي سخرها الله له ، ويشيد الحضارة بكافة أبعادها ، فجامعة اليوم عليها أن تؤهل الإنسان ليقوم بهذا الدور الكبير ، وذلك من خلال قيامها بالمهام التالية : -

- إثراء المعرفة وتنميتها .
- نشر العلم وإعداد الكوادر المتخصصة .
- تهيئة الإنسان روحيا وخلقيا وجسميا .
- توعية الشباب فكريا وسياسيا.
- توجيه البحوث العلمية والتطبيقية لحل مشكلات المجتمع .
- فتح المجال أمام الطلاب للتدريب الميداني في مواقع العمل والتعرف على مستجدات التخصص الذي يدرسه.

وهذا ما أكدت عليه الدراسات السابقة والتي سبق ان استعرضناها والتي أوصت فيما أوصت به ان تتخلى الجامعات العربية عن النظام التعليمي الذي يرسخ في ذهن الطالب حفظ المادة العلمية دون تمكينه من الابداع وتزاوج المعرفة العلمية مع التطبيق العملي، وان تكون مناهج هذه الجامعات ملبية لمطالب العصر، وتتيح للتعليم الجامعي القيام بدوره في تلبية الاحتياجات الحقيقية للمجتمع.

ثالثا: السؤال الثالث : هل تختلف الوظائف الأساسية التي يقدمها التعليم الجامعي لانماء الإنـــسان وتطوير دوره باختلاف متغير التخصص والجنس والعمر والمستوى الأكاديمي ؟

وللإجابة عن هذا السؤال ، استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي للكشف عن الدلالات الإحصائية بين متوسطات وجهة نظر الطلبة ، ونتائج الإجابة في الجدول رقم (٤)

جدول رقم (4) نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات وجهة نظر الطلبة لدور الجامعة في تهيئة الإنسان لمتغيرات العصر ، حسب متغير التخصص

المجال	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسطات المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الأول	بين داخل كلي	٦	٧٨٨١ر٣٤ ١٠٢٢٦٢ر٧٧ ١١٠١٤٤ر١٢	١٣١٣ر٥٦ ٤٩ر٤٢	٣٣ر٣٢	ر٠٠٠٠
الثاني	بين داخل كلي	٦	٣٨٦٩ر٤٢ ٦٤٢٧٧ر٢٨ ٦٨١٤ر٧٠	٦٤٤ر٩٠ ٢٤ر٧٨	٢٦ر٠٢	ر٠٠٠٠
الثالث	بين داخل كلي	٦	١٠٤٩٩ر١٥ ١٢٨٢٩٨ر٣٧ ١٣٨٧٩٧ر٥٢	١٧٤٩ر٨٦ ٤٩ر٤٦	٣٥ر٣٨	ر٠٠٠٠
الرابع	بين داخل كلي	٦	١٥١٨ر٠٤ ٤٥٧١٦ر١١ ٤٧٢٣٤ر١٦	٢٥٣ر٠١ ١٧ر٦٢	١٤ر٣٦	ر٠٠٠٠
الخامس	بين داخل كلي	٦	٣١٥٢ر٠٢ ٥٤٧٩٧ر٩٨ ٥٧٩٥٠ر٠٠	٥٢٥ر٣٤ ٢١ر١٢	٢٤ر٨٧	ر٠٠٠٠
السادس	بين داخل كلي	٦	٥٠٩١ر٧٨ ٨١٨٧٥ر٤٤ ٨٦٩٦٧ر٢٢	٨٤٨ر٦٣ ٣١ر٥٦	٢٦ر٨٩	ر٠٠٠٠
السابع	بين داخل كلي	٦	٥٤١٧ر٦٥ ٧٠٦٧ر٢٤ ٧٥٤٨٤ر٨٩	٩٠٢ر٩٤ ٢٧ر٠١	٣٣ر٤٢	ر٠٠٠٠
الكلي	بين داخل كلي	٦	١٤١٧٢٣ر٨٧ ١٩١٨٠٨٠ر٥٧ ٢٠٥٩٨٠٤ر٤٤	٢٣٦٢٠ر٦٥ ٧٣٩ر٤٣	٣١ر٩٤	ر٠٠٠٠

يلاحظ من الجدول رقم (4) أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات وجهة نظر الطلبة لدور الجامعة في تهيئة الإنسان ، وهذا يعني أن هناك تباينا في تـــصورات الطلبـــة لـــدور الجامعة بسبب اختلاف تخصصاتهم الأكاديمية على كافة المجالات على مستوى دلالة ٠١ر.

ولمعرفة دلالة الفروق الإحصائية لصالح أي تخصص استخدم الباحث اختبار نيومان كولزللمقارنات البعدية لمتوسطات الطلبة حسب متغير التخصص كما هو مبين في الجدول رقم (٥) .

الجدول رقم (5)اختبار نيومان كولز للمقارنات البعدية

الكلية المتوسط	العلوم ٥ر١٨٤	التربية ٢٣ر١٩٣	الاقتصاد ٨٤ر١٩٢	الرياضة ٢٠ر٢٠١	الآداب ٨٠ر١٧٨	الشريعة ٨١ر١٩٥	الحجاوي ٠٥ر١٨٦
العلوم ٥ر١٨٤							
التربية ٢٣ر١٩٣	*				*		*
الاقتصاد ٨٤ر١٩٢	*				*		*
الرياضة ٢٠ر٢٠١							
الآداب ٨٠ر١٧٨							
الشريعة ٨١ر١٩٥	*				*		*
الحجاوي ٠٥ر١٨٦					*		

من الجدول رقم (٥) يتبين أن الفروق كانت لصالح كلية الحجاوي مقابل الآداب ، ولصالح طلبة الاقتصاد مقابل الآداب والعلوم والحجاوي ، ولصالح طلبة التربية مقابل الآداب والعلوم والحجاوي ، ولصالح طلبة الشريعة مقابل الآداب والعلوم والحجاوي ،

مما تقدم يتضح أن طلبة كلية الحجاوي ، والاقتصاد، التربية ، والشريعة، والتربية الرياضية مقابل طلبة باقي الكليات وهذا مؤشر على أن طلبة الحجاوي ، والاقتصاد والحجاوي والتربية والشريعة يدركون دور الجامعة أكثر من طلبة باقي الكليات .

أما ما يتعلق بوجهة نظر الطلبة لدور الجامعة حسب متغير الجنس ، فقد كانت النتائج كما في الدول رقم (6) .

الجدول رقم (6)

نتائج اختبار (ت) لمتوسطات وجهة نظر الطلبة لدور الجامعة في تهيئة الإنسان لمتغيرات العصر ، حسب متغير الجنس

المجال	المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الأول	الذكور الإناث	٣٤ر٦٣ ٣٥ر٢٥	٦ر٨٥ ٦ر١٩	١١ر٩٤	٠٠١ر*
الثاني	الذكور الإناث	٢٥ر٧٩ ٢٨ر٢١	٥ر٤٠ ٤ر٥٧	٢٥ر٧٠	٠٠٠ر*
الثالث	الذكور الإناث	٣١ر٧٥ ٣٥ر٧٠	٧ر٧٣ ٦ر٣٩	٢٥ر٢٧	٠٠٠ر*
الرابع	الذكور الإناث	٢١ر٤٩ ٢٢ر١٢	٣ر٨٦ ٤ر٥٧	٠٤٣ر	٨٣٥ر
الخامس	الذكور الإناث	٢٢ر٢٨ ٢١ر٢٥	٤ر٦٨ ٤ر٧٠	٠٨١ر	٧٧ر
السادس	الذكور الإناث	٢١ر٧٥ ٢٤ر٣٢	٦ر٠٩ ٥ر٢١	٨ر٩٦	٠٠٣ر*
السابع	الذكور الإناث	٢٦ر٣٣ ٢٧ر٢٦	٥ر٥٨ ٥ر١٩	٧ر٨١	٠٠٥ر*
الكلي	الذكور الإناث	١٨٤ر٠٣ ١٩٤ر١١	٢٨ر٦٣ ٢٦ر٩٣	٥ر١٨	٠٢٣ر*

يلاحظ من الجدول رقم (6) أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات وجهة نظر الطلبة لدور الجامعة في تهيئة الإنسان على كافة الأبعاد ، باستثناء البعد النفسي والإنساني ، والبعد الاقتصادي والإنتاجي ، وهذا يعني أن هناك تباينا في تصورات الطلبة لدور الجامعة بسبب اختلاف جنسهم على مستوى دلالة ٠١ر. وكانت الفروق كلها لصالح الإناث مقابل الذكور ، مما يدل على ان إدراك طالبات الجامعة لأهمية الدور الذي يجب أن تقوم به الجامعة أكبر من إدراك الطلبة الذكور لهذا الدور.

أما ما يتعلق بوجهة نظر الطلبة لدور الجامعة حسب متغير العمر ، فقد كانت النتائج كما في الدول رقم (7) .

الجدول رقم (7) نتائج اختبار (ت) لمتوسطات وجهة نظر الطلبة لدور الجامعة في تهيئة الإنسان لمتغيرات العصر ، حسب متغير العمر

المجال	متغير العمر	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الأول	من ١٨-٢٢ أكثر من ٢٣	٣٥ر٠٠ ٣٤ر٨٥	٦ر١٤ ٧ر٠٢	٨ر٩٧	٠٠٣ر*
الثاني	من ١٨-٢٢ أكثر من ٢٣	٢٧ر١٩ ٢٦ر٥٦	٥ر٢٦ ٤ر٣٣	١٢ر٥٨	٠٠٠ر*
الثالث	من ١٨-٢٢ أكثر من ٢٣	٣٣ر٨٠ ٣٤ر٣٢	٧ر٣٧ ٧ر٠٢	٥٠٧ر	٤٧٦ر
الرابع	من ١٨-٢٢ أكثر من ٢٣	٢١ر٧٤ ٢٢ر٢٤	٤ر٣٨ ٣ر٦٤	٢ر٤	١٢١ر
الخامس	من ١٨-٢٢ أكثر من ٢٣	٢١ر٦٢ ٢٢ر٣٥	٤ر٦٥ ٤ر٩٠	٢ر٩٢	٠٨٨ر
السادس	من ١٨-٢٢ أكثر من ٢٣	٢٣ر٢٨ ٢٢ر٢٧	٥ر٩٢ ٥ر٠٠	٩ر٥٩	٠٠٢ر*
السابع	من ١٨-٢٢ أكثر من ٢٣	٢٦ر٧٨ ٢٧ر١٥	٥ر٤٣ ٥ر٢٠	٠٤٤ر	٨٤٣ر
الكلي	من ١٨-٢٢ أكثر من ٢٣	١٨٩ر٤٣ ١٨٩ر٧٧	٢٨ر٢٦ ٢٧ر٥٨	٥٦٨ر	٤٥١ر

يلاحظ من الجدول رقم (7) أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات وجهة نظر الطلبة لدور الجامعة في تهيئة الإنسان في المجالات المعرفية والاجتماعية والسياسية على مستوى ٠١ر ، وكانت لصالح الذين تراوحت أعمارهم بين (١٨ -٢٢) سنة مقابل الذين تزيد أعمارهم عن (٢٣) سنة مما يدل على أن الطلبة حديثي السن يدركون أهمية دور الجامعة في تهيئة الإنسان أكثر من الطلبة المتقدمين في السن ، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المجالات الأخلاقي والديني ، والمجال النفسي ، والمجال الاقتصادي والإنتاجي ، والمجال التكنولوجي والمعلوماتية، والكلي.

وأما ما يتعلق بوجهة نظر الطلبة لدور الجامعة حسب متغير المستوى الأكاديمي ، فقد كانت النتائج كما في الدول رقم (8) .

الجدول رقم (8) نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات وجهة نظر الطلبة لدور الجامعة في تهيئة الإنسان لمتغيرات العصر ، حسب متغير المستوى الأكاديمي

المجال	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسطات المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الأول	بين داخل كلي	٣	٣٤٢ر٧٧ ١٠١٧١٧ر٢٧ ١٠٢٠٦٠ر٠٤	١١٤ر٢٥ ٤٠ر٧٧	٢ر٨٠	٠٣٨ر*
الثاني	بين داخل كلي	٣	٩٤٤ر٠٤ ٦٠٦٧٥ر٨٧ ٦١٦١٩ر٩٢	٣١٤ر٦٨ ٢٤ر٣١	١٢ر٩٣	٠٠٠٠ر*
الثالث	بين داخل كلي	٣	١١٤٩ر٣٥ ١٣٤٥٤٦ر٨٣ ١٣٥٦٩٦ر١٨	٣٨٣ر١١ ٥٣ر٩٢	٧ر١٠	٠٠٠١ر*
الرابع	بين داخل كلي	٣	١٣٥١ر٩٨ ٤٤٢٩٠ر٠٦ ٤٥٦٤٢ر٠٤	٤٥٠ر٦٦ ١٧ر٧٥	٢٥ر٣٩	٠٠٠٠ر*
الخامس	بين داخل كلي	٣	١٥٥٣ر٧٨ ٥٣١٩٧ر٧٤ ٥٤٧٥١ر٥٢	٥١٧ر٩٣ ٢١ر٣٢	٢٤ر٢٩	٠٠٠٠ر*
السادس	بين داخل كلي	٣	١٧٨٦ر٥٧ ٧٩١٩٤ر٩٦ ٨٠٩٨١ر٥٤	٥٩٥ر٥٢ ٣١ر٧٤	١٨ر٧٦	٠٠٠٠ر*
السابع	بين داخل كلي	٣	١٢٢٩ر٨٦ ٦٨٣٧٣ر٦٦ ٦٩٦٠٣ر٥٢	٤٠٩ر٩٥ ٢٧ر٤٠	١٤ر٩٥	٠٠٠٠ر*
الكلي	بين داخل كلي	٣	٥١٤٢٣ر٠٣ ١٩٢٣٥٢٥ر٠١ ١٩٧٤٩٤٨ر٠٤	١٧١٤١ر٠١ ٧٧٠ر٩٥	٢٢ر٢٣	٠٠٠٠ر*

يلاحظ من الجدول رقم (8) أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات وجهة نظر الطلبة لدور الجامعة في تهيئة الإنسان ، وهذا يعني أن هناك تباينا في تصورات الطلبة لدور الجامعة بسبب اختلاف مستوياتهم الأكاديمية على كافة المجالات على مستوى دلالة ٠١ر.

ولمعرفة دلالة الفروق الإحصائية لصالح أي تخصص استخدم الباحث المقارنات البعدية لمتوسطات الطلبة حسب متغير التخصص كما هو مبين في الجدول رقم (9) .

الجدول رقم (9) اختبار نيومان كولز للمقارنات البعدية

المستوى المتوسط	الأول ١٩٣ر١٧	الثاني ١٩٥ر٣٧	الثالث ١٨٦ر٦٣	الرابع ١٨٥ر١٣
الأول ١٩٣ر١٧			*	*
الثاني ١٩٥ر٣٧			*	*
الثالث ١٨٦ر٦٣				
الرابع ١٨٥ر١٣				

من الجدول رقم (9) يتبين أن الفروق كانت لصالح طلبة المستوى الأول مقابل المستويين الثالث والرابع ، ولصالح المستوى الثاني مقابل الثالث والرابع ، يستدل من هذا على أن الطلبة في السنتين الأولى والثانية يتوقعون من الجامعة القيام بأدوار خلاقة وعظيمة ويكون لديهم طموحات كبيرة ويعلقون عليها آمالا كبيرة ، بينما في السنوات الأخيرة تختلف نظرتهم إلى الجامعة وأنها ليست إلا مدرسة ثانوية كبيرة وأن الآمال
الكبيرة التي كانوا يعلقونها عليها قد تبددت.

وصفوة القول أن الدراسة هذه، حاولت الكشف عن المبادئ التي ينبغي أن ترتكز عليها السياسات التعليمية، والى دور التعليم الجامعي في تهيئة الإنسان لمواجهة مستجدات العصر ومتغيراته، ومن خلال ما تقدم من مسح لواقع التعليم الجامعي في الوطن العربي، ومن استعراض للتحديات التي تواجهه -التعليم الجامعي- تبين أنه يجب أن لا يقتصر على النخبة من الموهوبين، والقادرين مادياً، إنما ينبغي أن ييسر لأغلب الراغبين فيه بغض النظر عن إمكانياتهم المادية وقدراتهم العقلية، ذلك أن الهدف من التعليم الجامعي لم يعد توفير المؤهلين لإدارة شؤون الدولة ومرافقها، وإنما الهدف ينبغي أن يكون تهيئة الإنسان لمواجهة التغيرات السريعة

والمتلاحقة، وتحقيق التنمية الشاملة، وذلك من خلال تسخير كافة الإمكانات المادية والبشرية، واستغلالها استغلالاً يحقق هذا الهدف.

كما تبين من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن الطلبة رتبوا (25) وظيفة من وظائف الجامعة حسب أهميتها وهي الفقرات من رقم 1 الى رقم 15 كما في الجدول رقم (3) والتي تجاوزت متوسطاتها (3) فما فوق.

وتبين كذلك أن وظيفة التعليم الجامعي لم تعد مقصورة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية، والمطالب الفردية، بل تجاوزتها الى النواحي الوجدانية والأخلاقية، وإكساب الإنسان القدرة على تحقيق ذاته، وأن يحيا حياة أكثر تنعماً ورفاهةً.

أما ما يتعلق بتأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة فقد تبين أن هناك تأثير للتخصص على إدراك الطلبة للدور الذي ينبغي للجامعة أن تقوم به تجاه الإنسان.

وأما ما يتعلق بتأثير المستوى الأكاديمي، فقد كشفت الدراسة عن وجود تأثير للمستوى الأكاديمي على إدراك الطلبة لدور الجامعة، وأن الفروق كانت لصالح طلبة المستويين الأول والثاني.

التوصيات والاقتراحات :

وفي ضوء نتائج البحث ، يوصي الباحث بما يأتي :

- اقتراح مداخل لسياسة التعليم الجامعي ووظائفه تجمع بين التجديد والواقعية .
- إنشاء قنوات اتصال قوية ومفتوحة بين الجامعات ومواقع العمل بالمجتمع – وخاصة مراكز الإنتاج -.
- زيادة الإنفاق على الجامعات وخاصة المخصصات المقررة للبحث العلمي وتوجيهه لحل مشكلات المجتمع .

- التركيز على جودة التعليم ، والتأكيد على دور الجامعة في إنتاج المعرفة وتطويرها وتجديدها .
- بناء تفكير الأجيال على مفاهيم مرتكزة على التغير والتكيف والحركية ، لتكسب العقل المرونة في التفكير والانفتاح على المعارف الإنسانية .
- عدم الاكتفاء بطرح النظريات وأفكار التطوير على الأوراق وداخل قاعات الندوات والمؤتمرات وحسب ، بل يتطلب الأمر من كل فرد في المجتمع أيا كان موقعه ان يشارك رجال التربية ويساعدهم على تنفيذ خطط التطوير وبرامجه .
- التنسيق بين الجامعات العربية على اعتبار ان الوطن العربي وحدة إسلامية اقتصادية عربية واجتماعية متكاملة.

المراجع العربية

استيتيه، دلال ملحس . (١٩٨٤) . نظام الساعات المعتمدة واثره على العلاقات الاجتماعية والنشاطات الطلابية الموجهة لطلبة الجامعة الأردنية، **مجلة دراســات** ، ١١ (٦) ، ٧٦-٧٨ .

الأسد ، ناصر الدين . (١٩٩٥) . **تصورات إسلامية في التعليم الجامعي** . عمــان ، الأردن : مكتبة روائع مجدلاوي

بدران ، شبل . (١٩٩٣) . السياسات التعليمية في البلدان العربية **. المستقبل العربي** ، (مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت) ، ع ١٧٥، ص ١٠١.

بدران، عدنان . (١٩٨٥) . دور التعليم العالي ومراكز البحوث في تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي، **-الندوة - مركز دراسات الوحدة العربية** : بيروت، ص٢٧٠ -٢٧٣.

بطاح ، احمد وفريحات ، غالب وبله ، فيكتور . (١٩٩٢) . **التربية والتعليم في الأردن واقع ومؤشرات** . عمان ، الأردن : المركز الوطني للبحث والتطوير .

بو بطانة ، عبد الله . (١٩٨٨) . أنماط التعليم العالي التي يحتاجها الوطن العربي حتى عام ٢٠٠٠، **مجلة اتحاد الجامعات العربية** ، عدد متخصص (٢) ٢٨٦ -٢٩٤ .

التل ، احمد يوسف . (١٩٩٨) . **التعليم العالي في الأردن.** عمان ، الأردن : منشورات لجنة تاريخ الأردن .

التل ، سعيد . (١٩٩٣) . **التربية والتعليم في الأردن نظرية وواقع وطموحات** . عمان ، الأردن : وزارة التربية والتعليم .

الحلباوي، يوسف. (١٩٩٢) . الاتجاهات العلمية العالمية والبحث العلمي العربي. **شؤون عربية،** ع ٧٨ ، ص ٨٣ – ٩١ .

حمد، محمد حرب . (١٩٩٨) . **الإدارة الجامعية** (الطبعة الأولى) ، عمان ، الأردن : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .

الخطيب ، احمد . (١٩٩٤) . التعليم الجامعي في الوطن العربي : التحديات المستقبلية والبدائل **. مجلة اتحاد الجامعات العربية** ، ص ص ٤٦٦ -٤٧٧ .

الخطيب، احمد .(١٩٩٩). التعليم الجامعي والتحول الديمقراطي ، **جريدة الرأي الأردنية** ، عدد ١٠٦٢٠.

داوود ، عزيز حنا. (١٩٩٣). أزمة الفكر التربوي الجامعي والمجتمع ، **مجلة التربية المعاصرة** ، السنة العاشرة ، العدد ٢٨ ، ٣٩ -٦٧ . .

دويغر ، ليلى محمد . (١٩٩٣). التكامل بين مناهج التعليم الثانوي والجامعي بين النظرية والتطبيق ، **مجلة التربية المعاصرة** ، سنة ١٠ ، ع ٢٨ ، ١٣٥ -١٦٧.

رضا ، محمد جواد . (١٩٩٧) . **منتدى الفكر العربي** ، ١٢(١٤٠) ، ص ٥ -٦.

سلمان ، سلمان رشيد . (١٩٩٥) . الأمن العلمي والمعرفي العربي، **شؤون عربية،** القاهرة ، ع٨٢ ، ص ١٦٦ -١٨٢.

عبد السميع ، سيد احمد . (١٩٩٥) . ندوة التعليم العالي في البلدان العربية ، **منتدى الفكر العربي** ، عمان ، ١٠ (١١٣) ، ١٣ -١٤ .

القرني ، علي . (١٩٩٠) . العلاقة بين برامج التعليم العالي وحاجات المجتمع التنموية ، **مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية** ، ٢ (٢) ، ٥٣٤ -٥٤٤.

كمال ، مروان . (١٩٩٥) . ندوة التعليم العالي في البلدان العربية ، **منتدى الفكر العربي** ، **عمان** ، ١٠ (١١٣) .

محافظة ، سامح محمد . (١٩٩٢) . صورة الجامعات الأردنية كما يراها رجال والإعلام الأردنيون ، رسالة الخليج ، ع ٤٢ ، سنة ١٢، ص ٦٧ -٧٢ .

المسند ، شيخة . (١٩٩٨) . دور جامعة قطر في تنمية اتجاهات الحداثة عند طلبتها في ضوء بعض المتغيرات ، **مجلة مركز البحوث** ، السنة السابعة ، العدد الثالث عشر.، ص ١٧ -٢٣ .

محمد، السيد سليم . (١٩٨٢) . الجامعات العربية وظاهرة التبعية العلمية، **المستقبل العربي**، ع ٤٠، ص ٩٣ - ٩٥.

مرسي ، محمد أحمد . (١٩٩١) . دور الجامعات الأردنية في تنمية اتجاهات الحداثة عند طلبتها ، **مجلة شؤون اجتماعية** ، سنة ٢ ، ع ٣١ ، ص ٥٤ -٦١ .

Bowen, H. (1997). **Is higher education worth the cart? Investment in learning**. Washington: Jessy – Bass .

Doglass, G. (1977). **Economic versus investment in higher education** . New York: The Free Press.

Good Nasckera, A. (1983). Analysis of the role of communication education and occupational experience in the process of modernization in developing countries . **Disertation Abstracts International, 44**, (4),..?

Jayox, Ev, K. (1996). **A Framework for capacity building in policy analysis and economic management in Sub – Saharan Africa**, Washington, Dc.: World Bank.

Karsten, S. (1999). Neoliberal education reform in the Netherlands, **Comparative Education, 35** (3), 303.

Kellaghan, T. (1999). Educational tests & measurements. **Assessment in Education: Principles, Policy, & Practice, 6** (3), 419.

Parsons, T. (1977). **Social systems and the evolution of action theory**, New York: the Free Press.